

الفصل الثالث

ليبيا

تحتل ليبيا موقعاً هاماً على حوض البحر الأبيض المتوسط. فالى الشرق منها تقوم مصر. وإلى غربها تقع تونس والجزائر، ويحدها من الجنوب السودان، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، فهي تؤلف النصف الشرقي للمغرب العربي. وحلقة وصل بين المغرب والشرق العربي. وليبيا في مجموعها جزء من هضبة إفريقية التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر.

تقدر مساحة ليبيا نحو (١,٧٥٠,٠٠٠ كم^٢) وتشكل الصحراء الجزء الأكبر منها إذ تقدر بما يقرب من أربعة أخماس هذه المساحة. وقد أصبحت هذه الصحراء مصدراً من مصادر الدخل بعد اكتشاف النفط فيها. ويبلغ عدد سكان ليبيا حوالى مليونين ونيّف وعاصمتها طرابلس، ومن أهم مدنها بنغازي، وبرقة، والبيضاء، وتتكون ليبيا من ثلاث مقاطعات: برقة وقاعدتها بنغازي، وطرابلس وقاعدتها طرابلس، وفزان وقاعدتها مرزوق.

كانت ليبيا أولى البلدان العربية في إفريقية التي خضعت للحكم العثماني وآخر بلد خسر العثمانيون في إفريقية، فقد حرر العثمانيون طرابلس من الإسبان وفرسان مالطة في ٩٥٨هـ (صيف ١٥٥١م) وحكموها كغيرها من الولايات العثمانية في إفريقية. وخسر العثمانيون الولاية حينما استولى على الحكم فيها أحمد باشا القرمانلى في جمادى الأولى ١١٢٣هـ / ١٧١١م وحكمت عائلة القرمانلى طرابلس أكثر من قرن وربع ولم تبق للسلطان العثماني غير الولاء الرسمي. وازدادت المصاعب في وجه الأمير القرمانلى الرابع يوسف باشا ١٢١٠-١٢٤٨م) ولم يستطع التغلب على مشكلاته المالية، ولا وفق في إخماد

الثورات التي قامت ضده. ولسوء حظه أصبحت بلده محط أنظار فرنسا وبريطانية والولايات المتحدة إبان الحروب النابيونية. واشتدت أزمته المالية بعد أن توقفت الدول الأوروبية عن دفع الهدايا له. وفرضت عليه فرنسا في ٢١ صفر ١٢٤٦هـ (١١ آب ١٨٣٠م) معاهدة ألغت «الهدايا» وحررت العبيد الأوروبيين ومنعته من تقوية أسطوله أو القيام باحتكارات تجارية وفرضت عليه دفع غرامة كبيرة. وكثرت الثورات ضده فأجبره أعضاء الديوان والأعيان على التنازل لابنه علي في ١٦ ربيع أول ١٢٤٨هـ (١٢ آب ١٨٣٢م). ولم يطل عهد علي باشا إذا وصلت حملة عثمانية بقيادة نجيب باشا إلى طرابلس في محرم ١٢٥١هـ (أيار ١٨٣٥م) وألقى القبض على باشا وانتهى بذلك العهد القرمنلي.

حكم ليبيا خلال العهد العثماني (١٨٣٥-١٩١١م) ثلاثة وثلاثون والياً بينهم ثلاثة (عزت باشا، نديم باشا، علي رضا باشا) حكموا نحو من ثلاثين سنة، بينما كان معدل ولاية الواحد من الباقين أقل من عام واحد. وطبق العثمانيون عام ١٢٨١هـ/١٨٦٣م نظام الولايات العثماني.

وشعرت ليبيا بالخطر الفرنسي المتزايد على حدودها الغربية منذ عودة الحكم العثماني المباشر. فقد احتل الفرنسيون الجزائر قبل مجيء الاسطول العثماني إلى طرابلس بخمسة أعوام. واشتد الخطر الفرنسي بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس عام ١٢٩٩هـ (١٨٨١م)، فعززت الدولة العثمانية حمايتها على حدود الغربية. وشارك الليبيون في دعم النضال العربي في الجزائر وتونس. وشرع الفرنسيون بتهديد طرابلس من الجنوب فاحتلوا تشاد بعد إبادة حمايتها العثمانية.

وعلى العموم، فقد كان للهجمة الاستعمارية الشرسة أثر على الليبيين، إذ جعلتهم يتمسكون بروابطهم مع الدولة العثمانية لأنها في نظرهم قوة إسلامية يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الدول الأوروبية. وهذا الانطباع أدى بدوره إلى تقوية مركز الدولة العثمانية من جديد بعد أن أصابه الضعف من جراء سوء الإدارة والأخطاء في سياسة الحكم. وقد قوى هذه الفكرة ورسخها ظهور حركات الإصلاح والتجديد على أساس اصلاحى في مصر، وفي ليبيا ذاتها، فقد كان من الطبيعي أن تنظر مصر إلى الدولة العثمانية كحليف يمكن أن يعاونها في التغلب على الاحتلال البريطاني، كما أن الحركة السنوسية كانت ذات طابع إسلامي

شامل، يهدف إلى إيقاظ الأمة الإسلامية مما أصابها وجعل بلادها تقع فريسة للغزو الأجنبي. فبلاد العرب في شمال إفريقيا قد فرضت عليها الظروف أن تتمسك بالفكرة الدينية كرابطة جامعة تستند إليها في مقاومة أطباع الغرب، فالحاكم هناك كان لا يزال الدولة العثمانية والسبيل الوحيد للتخلص من حكمها هو بعث فكرة القومية العربية، وهو أمر صادف هوى عند موجهي سياسة الغرب في هذا القسم من العالم العربي، إذ رأوا أن المساندة العربية في قضية العروبة هي السبيل الوحيد لتقوية عوامل الفرقة بين الشعب العربي وبين حكامه العثمانيين الذين كانوا حينذاك نشيطين في بعث دعاياتهم عن الوحدة الإسلامية والإخاء الإسلامي.

وإنطلاقاً من فكرة الوحدة الإسلامية، ارتبطت الحركة السنوسية في ليبيا بالدولة العثمانية لمقاومة الغزو الأجنبي ومحاولات التسلل الاستعماري الى ليبيا خاصة وأن الدول الأوروبية كانت تخطط في القرن الثالث عشر الهجري (أواخر القرن التاسع عشر الميلادي) إلى تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية الضعيفة فيما بينها، وكانت فرنسا وانكلترا سباقتين إلى هذا التخطيط الاستعماري وكذلك فعلت إيطاليا التي كانت تنظر لاحتلال ليبيا التي تركتها الدول الأوروبية كحصنة لإيطاليا في الشمال الإفريقي. وقبل احتلال إيطاليا لليبيا بدأ التغلغل الإيطالي للبلاد عن طريق البعثات التنصيرية والتجارة والمدارس والمستشفيات وإنشاء المصارف التي قامت بتسليف المواطنين واغصاب أراضيهم الزراعية بعد إغراق أصحابها في الديون، كما كان لمصرف روما نشاط في التجسس وإرسال التقارير. ومهدت كل هذه الأمور لاحتلال ليبيا من قبل إيطاليا خاصة بعد احتلال فرنسا لتونس والجزائر وبريطانيا لمصر وقبرص.

قررت إيطاليا احتلال ليبيا فأنذرت الدولة العثمانية وأبلغتها عن نيتها باحتلال ليبيا وطلبت منها تسهيل عملية الاحتلال بحجة حماية رعاياها من اضطهاد الدولة العثمانية. فردت الدولة العثمانية زدا ضعيفاً حاولت فيه التنصل من اتهامات إيطاليا ودعت إلى إجراء مفاوضات بين البلدين بهدف تجنب الحرب وحسم النزاع بطرق سلمية ولكن إيطاليا رفضت كل محاولات الدولة العثمانية بتسوية النزاع، وأعلنت إيطاليا الحرب في ٦ شوال ١٣٢٩ هـ (٢٩ أيلول عام ١٩١١م) وحاضر الأسطول

الإيطالي طرابلس مدة ثلاثة أيام فسقطت المدينة بعد قتال غير متكافئ وتم احتلال إيطاليا لليبيا في (تشرين الأول ١٩١١م). وقد قاوم العثمانيون والسنوسيون وبقية الشعب الليبي الاحتلال الإيطالي الغاشم ولكن الإيطاليين تمكنوا من قهر المقاومة الإسلامية وسيطروا على ليبيا.

كما لجأت إيطاليا إلى نقل الحرب إلى الأراضي العثمانية الأخرى. فهاجم أسطولها موانئ بيروت والحديدة، وأيد الإدريسي في تهامة عسير، وهاجم الدردنيل، واحتل جزيرة (رودس) وبقية مجموعة جزر (الدوديكانيز) ورأت الدولة العثمانية أن لا قبل لها بمتابعة الحرب ضد إيطاليا لاسيما وأن بوادر الحرب البلقانية كانت ظاهرة، ففاوضت من أجل الصلح. وعقدت معاهدة اوشى (لوزان) في ٨ ذي القعدة ١٣٣٠ هـ (١٨ تشرين أول ١٩١٢م) التي تعهد الباب العالي بموجبها بسحب قواته وموظفيه المدنيين في ليبيا. وأعلن السلطان منح ليبيا استقلالها الداخلي التام المطلق. وأعلنت إيطاليا عملاً بالقانون الإيطالي الصادر في (٢٥ شباط ١٩١٢م) القاضي بجعل ليبيا خاضعة للسيادة الإيطالية، العفو العام في ليبيا ووعدت بالإبقاء على الخطبة باسم الخليفة العثماني.

ويلاحظ في هذه التسوية أن الدولة العثمانية قد سلكت سبيل المضطر إلى المصالحة ويتجلى حرج موقفها بالمنشور الذي أصدره السلطان العثماني مانحاً أهل ليبيا استقلالهم الذاتي، وكذلك بالتحفظات التي حاولوا فرضها على الإيطاليين بأن يكون للسلطان نائب خاص في طرابلس يضمن حكم البلاد على أسس شرعية، وكذلك بمحاولة الحصول على تعهد إيطاليا ألا تحكم البلاد إلا طبقاً للشريعة الإسلامية وبأن يذكر السلطان في خطبة الجمعة، لكن هذه التحفظات التي اتفق عليها لم تكن لها ضمانات لتنفيذها، فالمستعمر الذي يملك القوة لا يتقيد بالاتفاقات التي يوقعها مع خصم أضعف منه.

المقاومة الليبية :

لم تتوقف المقاومة الليبية إثر الاحتلال الإيطالي، فقد عملت الدولة العثمانية على تعزيز المقاومة الليبية رغم استسلامها أمام الطليان وذلك بمنح الليبيين استقلالهم بموجب المنشور الذي ذكرناه، وكذلك بالزيارة التي قام بها أنور باشا

للسنوسي في واحة (جغبوب) في ١١ ذي الحجة ١٣٣٠ هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩١٢م) بعدما انتقل إليها من الكفرة مبلغاً إياه إسناد زعامة البلاد إليه، وكذلك سلم القيادة العامة في ليبيا إلى عزيز علي المصري.

واستمرت المقاومة في برقة على يد السنوسي الذي اشترك شخصياً في بعض المواقع وعلى يد عزيز المصري الذي قام خلاف بينه وبين الليبيين أدى إلى انسحابه. وبقيت المقاومة الليبية تقض مضاجع الإيطاليين، فاستخدموا كثيراً من السبل للقضاء عليها، منها الضغط على الدولة العثمانية التي كانت بعد توقيع معاهدة الصلح مترددة بين مناصرة الليبيين وبين الالتزام بنود المعاهدة. كما استعانت إيطاليا بالمستعمرين الإنجليز في مصر ومعتمدتهم البريطاني اللورد «كتشنر» لكف يد المصريين عن تقديم العون لإخوانهم الليبيين. ومع ذلك لم يلق الليبيون السلاح، وشكلوا جيشاً للمقاومة بقيادة «عمر المختار»، وظل يقاوم الإيطاليين إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٣٣٢ هـ (١٩١٤م)، وقد دخلتها إيطاليا في صف الحلفاء في حين كانت تركيا حليفاً لألمانيا وخصماً لإيطاليا، وهنا جاهرت بمناصرة الليبيين وتأييدهم. وأوفد أنور باشا شقيقه نوري إلى السيد أحمد السنوسي عاملاً على تنسيق العمليات بين الدولة العثمانية والسنوسية، ولكن الموقف هنا كان قد تغير، فإذا كان هناك عدو مشترك للسنوسية والأتراك على السواء يتمثل في إيطاليا، فالأمر لم يكن كذلك بالنسبة للإنكليز الذين كانوا حلفاء الطليان في الحرب العالمية، فبينما كان العثمانيون يريدون الانتقام من الإنكليز والوصول إلى قناة السويس مع الألمان عن طريق الشام، ومن ناحية أخرى فقد كانوا يريدون أن يخلقوا الاضطرابات على الحدود الغربية لمصر بحيث تشغل جانباً من الجيش الإنكليزي لمقاومة الزحف القادم من الشرق.

قاوم الشريف السنوسي خطط العثمانيين، فقد كانت تربطه بالإنكليز مصلحة، ولم يكن يريد أن يغضبهم، ويستجلب عدوانهم بخاصة لأن السبيل المفتوح لتلقى الأرزاق والمعونات كان من ناحية الحدود المصرية، ويتضح ذلك بقوله لمحمد صالح حرب: «إن الأتراك إنما يريدون أن يورطوه في حرب مع الإنكليز قبل أن يستعد لها الاستعداد الكافي، وأنه لا يزال الإنكليز محبة فيهم أو تقريباً منهم، ولكن مصر هي الباب الوحيد المفتوح الذي تأتي منه الأرزاق والأقوات التي

يستطيع بفضلها متابعة القتال ضد الطليان فإذا أقفل هذا الباب تخرج موقفه».

تعقدت العلاقات بين السنوسي وبين العثمانيين الذين نجحوا في إحداث الواقعة بين السنوسي وبين الإنكليز من ناحية، وكذلك أخضعوا السنوسي لحملة من التشهير، بأنه يهالء الانكليز، أدت إلى توريث السنوسي في الاشتراك مع العثمانيين في عمليات ضد الإنكليز وقد نجحت هذه العمليات بعض الشيء ووصل السنوسيون إلى السلوم، ثم تقدموا إلى (سيدي براني) حيث انضمت اليهم مجموعة من المجاهدين المصريين منهم: محمد صالح حرب، وكان نائباً لقائد (مرسى مطروح) الانكليزي «رويال بك» والنقيب سيد أحمد أبو شادي والملازم الأول عبد الحميد حمدي، والملازم الأول أمين ذهني، والملازم الأول محمود لبيب، والملازم الأول أحمد سالم وغيرهم، وقد رأى هؤلاء أن الأولى بهم التحالف مع إخوانهم المجاهدين المسلمين ضد بريطانيا. وقد اضطر الإنكليز إلى الانسحاب إلى (مرسى مطروح) حيث قرروا اتخاذها موقعاً يصمدون فيه لهجوم السنوسيين والعثمانيين. ودعى الشريف أحمد السنوسي إلى الأستانة عام ١٣٣٧هـ (١٩١٨م) فتوجه إليها في غواصة ألمانية. وكانت التعقيدات التي تعرض لها بسبب سياسة الضغط عليه من جانب العثمانيين والإنكليز قد أضعفت زعامته، فانتقلت زعامة السنوسيين من بعده إلى السيد محمد إدريس السنوسي. أما الهجوم على الحدود الغربية فكان مقدراً له أن لا ياتي بأية نتائج حاسمة إذ أن الدولة العثمانية وحليفاتها ألمانيا قد هزمتها في تلك الحرب فسويت الأمور في غير صالح القوى المنهزمة.

ورث إدريس السنوي موقفاً عسيراً، فالقوة السنوسية المهاجمة لمصر قد هزمت، وأصبح الموقف بين الإنكليز والسنوسيين موقفاً عدائياً، فأغلقت في وجه السنوسيين طريق مصر، وزاد في سواء الحال قلة الأمطار، مما حرم البلاد من المحصولات الزراعية وأدت المجاعة إلى انتشار الأمراض وتفشى الطاعون، وهنا كان لا بد من إيجاد حل لهذا المأزق الذي وقع فيه السنوسيون إذ أصبحوا بين شقى الرحى فهم بين عدو في الشرق هو الإنكليز، وعدو في الغرب هو الطليان، والأمراض تفتك، والمجاعة تستشري والمجاهدون في كل مكان يسلمون أسلحتهم لقاء القوت. وكان لا بد من التفاوض مع إنكلترا وإيطاليا، وكانتا قوتين متحالفتين. جرت مفاوضات بين السنوسيين من ناحية والإنكليز من ناحية أخرى في (عكرمة) أدت

الى اتفاق ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٣٥ هـ (١٦ نيسان ١٩١٧م) عرف باتفاق «عكرمة». وخلاصة مواد الاتفاق، أنه حددت مناطق نفوذ لكل من السنوسيين والطلليان بحيث تكون برقة خاضعة للسنوسيين، ونص على إيقاف الحرب، وحرية التنقل بين المنطقتين، وحل بعض الأمور الأخرى كإعادة أملاك السنوسيين إليهم، ومراعاة تطبيق الشريعة الإسلامية وسحب السلاح من القبائل. وسوى هذا الاتفاق أيضاً الخلافات بين الإنكليز والسنوسيين، مما أدى إلى إعادة فتح الطرق إلى مصر في وجوههم كما سمح الإنكليز للسنوسيين بحكم واحة (جغبوب) وكانت من قبل تتبع مصر.

وفي ٢١ رجب ١٣٣٧ هـ (٢١ نيسان ١٩١٩م) أصدر الإيطاليون قانوناً أساسياً (دستوراً) لطرابلس يتكون من أربعين مادة نص على حقوق المواطنين وواجباتهم، وعلى إيجاد مجلس نيابي، وعلى افتتاح المدارس، واحترام لغة البلاد، وإعفاء المواطنين من الخدمة العسكرية الإجبارية، وأن تكون الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية وحقوق العائلة والمناسك الدينية من اختصاص المحاكم الشرعية وغير ذلك من الأمور التي تهتم بها الدساتير. وأراد الطليان مدُّ العمل بهذا القانون الأساسي إلى برقة ففاوضوا السيد إدريس في ذلك واستقر الرأي على تطبيق هذا القانون بعد أن أضيف إليه مادتان فيما يخص برقة، وروعت في تطبيق القانون الأساسي الظروف الاجتماعية لكل من الولايتين. وكان من أهداف الطليان من وراء هذا القانون الأساسي إقرار مبدأ السيادة الإيطالية وكذلك العمل على تهدئة الأحوال الداخلية وتعيين حقوق للمواطنين وواجباتهم.

وزادت العلاقات تقارباً بين الطليان والسنوسى، فعقد اتفاق (الرجمة) في ١٢ صفر ١٣٣٩ هـ (٢٥ تشرين أول ١٩٢٠م) ويموجه اعترف بالسنوسى حاكماً مديناً وزعيماً للقسم الداخلى من برقة ومنح لقب الأمير بكل مايرتبط به من مراسيم وحقوق، وأصبحت حكومة برقة وراثية من بعده. وغدت برقة بعد هذا الاتفاق منقسمة بين ادريس السنوسى وبين الطليان الذين أبقوا الساحل البرقاوى تحت نفوذهم المباشر، كما اشترط الإيطاليون على السنوسى تصفية معسكرات المجاهدين والتشكيلات السياسية والادارية والألا يحتفظ بجيش أكثر من ألف شخص، ويجوز زيادته باتفاق الطرفين. وبعد هذا الاتفاق أجرى السيد السنوسى انتخابات وافتتح

المجلس النيابي وانتخب السنوسي رئيساً بالإجماع.

غير أنه لم تنه اتفاقية (الرجمة) مشكلة العلاقات بين الطرفين، فشرطها لم تجد قبولاً لدى مشايخ القبائل الذين أصروا على ألا تحل الأدوار (معسكرات المجاهدين)، واضطرت إيطاليا إلى عقد اتفاق مع السنوسية في ١١ ربيع الأول ١٣٤٠ هـ (١١ تشرين الثاني ١٩٢١ م) عرف باتفاق «بومريم»، وبموجبه سمح ببقاء الأدوار، واشترك السنوسيون والإيطاليون في إدارتها.

أما طرابلس، فلم تتوقف المقاومة فيها بعد توقيع معاهدة الصلح بين الدولة العثمانية وإيطالية. فقد قرر (سليمان الباروني) أن يتابع الجهاد، ثم اضطّر عام ١٣٣١ هـ (١٩١٣ م) إلى اللجوء إلى استانبول، وبعد قيام الحرب العالمية الأولى، رجع إلى طرابلس عام ١٣٣٣ هـ (١٩١٥ م) بعد أن عينته الدولة العثمانية حاكماً لها. فظل يكافح الطليان إلى نهاية الحرب العالمية الأولى وكانت نتيجة كفاحه وكفاح السنوسيين في برقة أن الطليان وجدوا أنفسهم في نهاية الحرب العالمية الأولى وقد انحسر سلطانهم في الشريط الساحلي فقط. ولم يخل الأمر من وقوع بعض الخلافات بين السنوسية وزعماء طرابلس وبخاصة (بلخير) و (رمضان السويحلي) زعيم مصراته لكن الطرفين كانا يسيران في اتجاه واحد بالنسبة لمقاومة الاحتلال الإيطالي.

وبعد انتهاء الحرب اتفق زعماء طرابلس على إقامة الجمهورية الطرابلسية في ٢٨ محرم ١٣٣٧ هـ (٢ تشرين الثاني ١٩١٨ م). ولاشك أن مبادئ تقرير المصير حينذاك قد شجعهم على اتخاذ هذا الموقف وقرروا إحاطة الحكومة الإيطالية علماً بذلك وأنهم مصممون على مواصلة الجهاد إن لم تعترف إيطاليا باستقلالهم. فاعترفت إيطاليا بالجمهورية نتيجة ظروف الحرب العالمية وعقدت اتفاق (سواني بنبادم) في ١٣٣٧ هـ (١٩١٩ م). وبعد إبرام الاتفاق أصدرت إيطاليا الدستور الذي أشرنا إليه قبل قليل، والذي نص على إنهاء حالة القتال بين الطرابلسيين والإيطاليين والاعتراف بالاستقلال الداخلي لطرابلس تحت سيادة ملك إيطاليا، وإيجاد مجلس نواب محلي، ومجلس حكومي يشتركان في حكم البلاد.

لم تدم الجمهورية الطرابلسية نتيجة الخلاف بين زعمائها من جهة، وعدم اعتراف إيطاليا بها فعلمنا من جهة أخرى. مما أدى إلى أن يقوم زعماء طرابلس

بعقد مؤتمر (غريان) في ٢ ربيع أول عام ١٣٤٠ هـ (٢ تشرين الثاني ١٩٢١ م) وتقرر في هذا المؤتمر توحيد المقاومة في طرابلس وبرقة بزعامة السنوسي، وأرسل وفد إلى مقر الأمير السنوسي في برقة في ١٨ شعبان عام ١٣٤٠ هـ (نيسان ١٩٢٢ م) حيث تمت الموافقة على توحيد المقاومة وبويع الأمير بالزعامة، وبذلك توحدت الجهود في برقة وطرابلس ضد الطليان في الوقت الذي تقلد الزعامة في إيطاليا موسوليني الزعيم الفاشيستي الذي ألغى جميع الاتفاقيات المعقودة بين إيطاليا والليبيين، وأخذ يعد العدة للانتقام من الليبيين وعلى رأسهم السنوسي نفسه الذي غادر البلاد إلى مصر مقلدا الزعامة العسكرية إلى (عمر المختار) والزعامة الدينية إلى محمد الرضا السنوسي. وهاجر إلى مصر عدد من المجاهدين الليبيين.

وكان الإيطاليون قد بدأوا نشاطهم العسكري في برقة، وأرسل موسوليني حاكماً جديداً اسمه «بونجيوفاني» وأمره باستعمال الشدة. فقام المفوض السامي الإيطالي الجديد بحل المعسكرات في ولاية برقة، واحتلت القوات الإيطالية العاصمة السنوسية «إجدابية» في ٦ رمضان ١٣٤١ هـ (٢١/٤/١٩٢٣ م)، وأعلن الحاكم الإيطالي بعد ثلاثة أيام إلغاء جميع الاتفاقيات المعقودة بين إيطاليا والسنوسية أصبحت مجرد طريقة دينية. وأكد الوالي هذا الأمر في أول أيار وأبلغه وزير إيطاليا المفوض في القاهرة للسنوسي نفسه.

وبرز في ميدان الجهاد السيد (عمر المختار) الذي تزعم نضال أهل برقة مدة ثماني سنوات (١٩٢٣-١٩٣١ م). وخلال هذه المدة انقطعت الإمدادات عن المجاهدين لاسيما بعد أن تنازلت مصر عن واحة (جغبوب) لايطاليا في ١٧ جمادى الأولى ١٣٤٤ هـ (٢ كانون أول ١٩٢٥ م) فدخلتها القوات الإيطالية، وتقدم الإيطاليون في الداخل فاحتلوا (العقيلة) و (مرزوق) و (غات) فاتموا بذلك اخضاع (فزان) وغربي ليبيا. ثم زحفوا على واحات القسم الشرقي فاحتلوا (أوجله) و (جالو) و (الكفرة) فتم لهم بذلك عزل (عمر المختار) في الجبل الأخضر. وشرع الايطاليون بمفاوضة محمد الرضا وعمر المختار. أما الرضا فقد استسلم في ١٥ رجب ١٣٤٦ هـ (السابع من كانون الثاني ١٩٢٨ م). واستمرت المفاوضات مع عمر المختار حتى (تشرين الثاني ١٩٢٩ م) عندما أعلن استئناف

الجهاد. ولكن مصير النضال العسكري كان قد تقرر بعد أن تمكن المارشال (بادوليو) والجنرال (غرازياني) من عزل الجبل الأخضر. وسقط عمر المختار أسيراً في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٥٠ هـ (١١ أيلول / سبتمبر ١٩٣١م) وجرت له محاكمة صورية وقررت إعدامه، وأعدم فعلاً على الرغم من كبر سنه، وأجبر الأهالي على مشاهدة منظر إعدامه، فكان منظرًا مؤثراً ورهيباً، وتوقف النضال بعد ذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية.

عاشت ليبيا مأساة محزنة في ظل الإيطاليين حتى عام ١٣٦٢ هـ (١٩٤٣م) فقد اتبع الإيطاليون في البلاد سياسة إبادة وإفناء وإجلاء وإفقار. وقد قدر عدد الشهداء من الليبيين خلال العشر السنوات الأولى من الاحتلال (١٩١١-١٩٢١) قرابة سبعين ألف شهيد. واستولت إيطاليا على مساحات واسعة من الأراضي اسكنت عليها مهاجرين من إيطاليا. فقد وضعت يدها حتى عام ١٣٥٠ (١٩٣١م) على ١٢٠ ألف فدان في برقة لم تدفع ثمن أكثر من ثلثها، وتضاعفت هذه المساحات بعد عامين. وعومل السكان معاملة سيئة فحرم عليهم الكثير. وألقى الناس من الطائرات، وهتكت الأغراض، وديست المصاحف، وسبق العمال والمجنودون للخدمة مع الجيش في الحيشه والصحراء الغربية. وأعلنت إيطاليا في ١٩ ذي القعدة عام ١٣٥٧ هـ (٩ كانون الثاني ١٩٣٩م) ضم طرابلس وبرقة إلى إيطاليا كجزء من أراضيها وتطبيق نظام التمييز العنصري وإجبار القبائل على الاستقرار ومنح السكان الجنسية الإيطالية.

وحاول الليبيون المهاجرون إثارة الرأي العام لنصرة قضية بلادهم. فأسس بشير السعداوي في دمشق جمعية الدفاع الليبي (الطرابلسي البرقاوي) عام ١٣٤٧ هـ (١٩٢٨م)، وضمت كامل عياد، وعبدالغني الباجقني، وبكري قدوره وأعلنت هذه مطالبها عام ١٣٤٨ هـ (١٩٢٩م) وهي.

- ١ - تأسيس حكومة وطنية ذات سيادة على رأسها زعيم مسلم تختاره الأمة.
- ٢ - تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور للبلاد.
- ٣ - انتخاب مجلس نواب.
- ٤ - جعل العربية لغة رسمية.
- ٥ - المحافظة على شعائر الدين الإسلامي.

٦ - العناية بالأوقاف بإدارة إسلامية .

٧ - إصدار عفو عام .

٨ - عقد معاهدة مع إيطاليا يفرها المجلس النيابي .

وفتحت الجمعية فرعاً لها في تونس عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠م) برئاسة محمد عريقب الزليطى . ودخل رئيسها السعداوى عام ١٣٥٥ (١٩٣٦م) في خدمة الملك السعودى . وأسست جمعية في مصر بزعامه (احمد السويحلى) وقامت بنشاط كبير وفتحت عام ١٣٦٢ هـ (١٩٤٣م) نادى طرابلس الغرب الثقافى ، ولم يقم السنوسى ، حتى عام ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩م) بنشاط هام .

وشكلت الجاليات الليبية التي تقطن مختلف أرجاء العالم الإسلامى لجنة للدفاع عن حقوق بلدها بزعامه بشير السعداوي . واتخذت هذه اللجنة ميثاقاً وطنياً لها قدمته إلى المؤتمر الإسلامى الذي انعقد في القدس عام ١٣٥٠ هـ (١٩٣١م) . وطالبت اللجنة المسلمين في أقطار الأرض بتقديم المساعدة لإخوانهم المنكوبين في ليبيا . وجاء في الميثاق مايلي :

- ١ - تأليف جمعية تأسيسية لسن دستور البلاد .
- ٢ - انتخاب الشعب مجلساً حائزاً على الصلاحية التي منحوها إياه الدستور .
- ٣ - اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية في دواوين الحكومة والتعليم .
- ٤ - المحافظة على شعائر الدين الإسلامى وتقاليد القطر في جميع أرجائه .
- ٥ - العناية بالأوقاف وإدارتها من قبل لجنة اسلامية .
- ٦ - العفو العام عن جميع المشتغلين بالسياسة داخل القطر وخارجه .
- ٧ - تحسين العلاقات بين الشعب في طرابلس وبرقه والدولة الإيطالية بمعاهدة يعقدها الطرفان ويصدقها المجلس النيابي .
- ٨ - تأليف حكومة وطنية ذات سيادة يرأسها زعيم مسلم يختاره الشعب .

وأعلنت الحرب العالمية الثانية فدفع الإنجليز الأمير السنوسى للعمل . وعقد اجتماع في بيت السنوسى في الإسكندرية في ٦ رمضان ١٣٥٨ هـ (١٩ تشرين الأول ١٩٣٩م) وحضر المؤتمر عن طرابلس أحمد السويحلى وأحمد المريض وعون سوف وتوفيق الغريانى ومحمد العيساوى . ومثل برقة عبدالسلام الكذة ، وعبدالحميد العباد ، وتم الاتفاق بعد أربعة أيام على تشكيل لجنة برئاسة الأمير

وعضوية السويحلي والمريض وغيرهم وجدد بيعة الأمير على ليبيا.

ودخلت إيطاليا الحرب ضد بريطانيا فازدادت حاجة الإنجليز لعون الليبيين ووسطوا (حمد الباسل) لحمل الليبين على تقديم مساعدتهم. ورفض الإنجليز أن يمنحوا أهل طرابلس أية وعود واكتفوا بعرض أجر زهيد على من يتطوع للحرب في صفوفهم، فرفض الطرابلسيون العرض بواسطة (حمد الباسل) ولكن السنوسي قبل وعهد الى صفى الدين السنوسي بتجنيد المتطوعين. وافتح مكتب تجنيد سنوسى استطاع أن يجند ١٤٠٠٠ جندي و ١٢٠ ضابطا. وشكل الأمير إدريس الجمعية الوطنية الليبية التي قررت إعلان بيعة السنوسى وتفويضه دون قيد أو شرط وخوض الحرب إلى جانب بريطانيا. ورفض زعماء طرابلس إقرار هذا الإعلان وعاد الاهتمام بالبلاد العربية لفضية ليبيا.

وتمكن الإنجليز من احتلال (طبرق) في مطلع عام ١٣٦١ هـ (١٩٤٢ م) وشكلوا حكومة عسكرية في برقة عاصمتها (بنغازي). ولكن الحكم الإيطالي عاد بعد شهرين وخرج الإنجليز ليعودوا ثانية بعد ستة أشهر. وساهم المتطوعون الليبيون بزعامة السنوسى مساهمة فعالة. واعترف وزير الخارجية البريطانية بمساعدة الليبين القيمة، وأعلن أن بريطانيا «متى انتهت الحرب لن تسمح بوقوع السنوسيين في برقة تحت النير الإيطالي مرة أخرى بأى حالٍ من الأحوال» ولكن بعد أيام كان (رومل) يلاحق القوات الإنجليزية فأخرجها من ليبيا ولحق بها إلى العلمين.

وقلبت معركة العلمين الأوضاع بصورة نهائية. وحاربت القوات السنوسية مع الإنجليزية رافعة العلم السنوسي، ودخلت القوات البريطانية طرابلس في ١٧ محرم ١٣٦٢ هـ (٢٣ كانون الثاني ١٩٤٣ م) وتم لهم بعد أسبوعين تطهير ليبيا من القوات الإيطالية. ورفض السنوسي أن يعود إلى برقة على أساس غامض، كما رفض الإنجليز الاعتراف بإمارته فبقى في مصر.

بقيت ليبيا في عرف القانون الدولي بلاد عدو يحتلها الإنجليز ويديرونها إدارة عسكرية أكثر من سبع سنوات. واستقل الفرنسيون بحكم فزان فقسموها إلى ثلاثة أقسام: (غات) و (فزان) و (غدامس). أما (غدامس) فقد أتبعوها إلى تونس وألحقوا الباقي إدارياً بالجزائر، وأحلوا الفرنك الجزائري محل الليرة الإيطالية،

وأعادوا منصب المتصرف التركي، وعينوا أحمد بك سيف النصر متصرفاً على فزان، ووعده ديغول السكان، وعددهم ٤٠٠٠، «بأن يجدوا الأمن والنظام في ظل فرنسا». أما الإنجليز فقد فصلوا برقة عن طرابلس فصلاً يكاد يكون تاماً، وفرقوا بينها في المعاملة. فقد أباحوا التعامل بالجنية المصرى في برقة، ورفعوا القيود عن التجارة والرقابة عن المطبوعات، وأباحوا للسكان السفر، ووظفوا الأهالى. ولم يفرضوا ضرائب مباشرة في برقة حتى عام ١٣٦٥ (١٩٤٦م) حينما فرضوا ضريبة الأرباح. واختلفت سياسة الإدارة البريطانية في طرابلس حيث استمرت الأحكام العسكرية شديدة. وقدموا مساعدات مالية لخزنتى برقة وطرابلس والتي بلغت ٢ مليون جنيه في أواسط عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧م).

ولم يتقبل الليبيون هذا الوضع الشاذ بالرضا، ولكن النضال في طرابلس اختلف عن نضال برقة. وتمسك أهل برقة بزعامة السنوسي الذي رأى أن امارته أهم من الوحدة وكانت له آراء قديمة في الحكم. وكان قد تأسس في بنغازي نادي عمر المختار عام ١٣٦٢ هـ (١٩٤٣م) الذي دعا إلى تأسيس دولة ليبية مستقلة متحدة بإمارة السنوسي، وأصدر مجلة (عمر المختار) و (جريدة الوطن) وأكد النادي على الحد من طغيان السنوسي. واضطهد النادي، وعطلت صحيفة وغير اسمه فأصبح الجمعية الوطنية عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧م) ولما جاء السنوسي الى برقة للاستقرار فيها ومنحته الحكومة البريطانية سلطات أمير بادر إلى حل جميع الهيئات والأحزاب في ٢ صفر ١٣٦٧ هـ (كانون أول ١٩٤٧م) وشكل في مطلع العام الذي يليه المؤتمر الوطني البرقاوي العام وجعله الهيئة السياسية الوحيدة في البلاد. وعين الأمير أعضاء المؤتمر (كانوا ٦٧ ثم جعلهم ٧١) فكان رئيس المؤتمر ووكيله الأول من أقارب الأمير والوكيل الثاني سنوسيا، وأكثر أعضاء المؤتمر من الذين شغلوا وظائف هامة في خدمة العثمانيين، والايطالين والإنجليز. وتمسك المؤتمر بأمرين: ملكية السنوسي وعدم عودة الإدارة الايطالية، واعتبر الوحدة الليبية أمراً ثانوياً بالنسبة للملكية إدريس السنوسي لذا فإنها طلبت لجنة التحقيق الرباعية التي أرسلها وزراء خارجية الدول الكبرى عام (١٩٤٧م) باستقلال برقة تحت التاج السنوسي الوراثي، وأوضح السنوسي بأنه يفضل الاستقلال والتحالف مع بريطانيا.

بدأ السنوسي يسعى للاستقلال ببرقة وأعلن استيائه من الطرابلسيين. وأرسل عمر منصور الكخيا رئيس ديوانه إلى لندن مطلع عام ١٣٦٨ هـ (أواخر عام ١٩٤٨م) لإجراء مباحثات مع الحكومة البريطانية حول استقلال برقة فقط. وعقد المؤتمر البرقاوي الوطني العام جلسة في منتصف عام ١٣٦٨ هـ (١٩٤٩م) في بنغازي خطب فيها الأمير إدريس السنوسي، وأعلن مولد دولة برقة واعترفت بريطانيا بإمارته وحكومته في برقة.

وكان هذا العمل من السنوسي مفاجأة غير سارة للعرب، فقامت مظاهرة صاخبة في بنغازي ضده وحاولت اقتحام قصره. واحتج أمين سر جمعية (عمر المختار) وأخير السنوسي بأن اعلان استقلال برقة هو موافقة كاملة على التجزئة وطالبت بإعلان وحدة البلاد كلها دولة مستقلة تحت إمارته، وأبدى عبدالرحمن عزام باشا أمين عام الجامعة العربية أسفه لما حدث.

وسافر السنوسي إلى لندن ماراً بطرابلس. ومع أنه استقبل استقبالاً حاراً في طرابلس ووعده بتبني أماني البلاد، فإنه عاد إلى الحديث عن برقة وحدها في لندن ووضع إكياً من الزهور على قبر الجندي المجهول باسم أمير برقة. وعاد السنوسي إلى برقة فأعلنت الحكومة البريطانية في (ذي القعدة ١٣٦٨ هـ) (١٩٤٩م) نقل السلطات الداخلية إليه. ولكن بعد شهرين اتخذت هيئة الأمم المتحدة قراراً بتوحيد واستقلال ليبيا، وانتهت رواية إمارة برقة المستقلة.

واتجه النضال في طرابلس نحو الوحدة والاستقلال فأنشئ النادي السياسي الأول عام ١٣٦٢ هـ (١٩٤٣م) في مدينة طرابلس، وافتتح فروعاً له في النواحي. وازداد نفوذ النادي حتى تمكن بعد عامين من تنظيم مظاهرة كبرى أزال اللاتات الفاشية من الشوارع. وتقدم بعض الذين سبق لهم التعاون مع الايطاليين بعرائض طالبوا فيها بوصاية بريطانية. ونشأ كرد فعل لهذه الحركة الحزب الوطني عام ١٣٦٤ هـ (١٩٤٥م) برئاسة (علي بن حسن الفقيه) وعضوية (مصطفى مرزان) و (عون وسوف) و (محمد بن حسن) و (عبدالسلام المريض) و (سالم بن منتصف). ونشر الحزب الوطني ميثاقه في أول شعبان ١٣٦٤ هـ / ١٩٤٤م دعا فيه إلى مقاومة عودة إيطالية والعمل على الغاء القوانين الإيطالية ومنع هجرة الإيطاليين إلى طرابلس. وعلى الرغم من أهداف الحزب المعتدلة فإن الإدارة

العسكرية البريطانية لم تعترف به إلا في ٧ جمادى الأولى ١٣٦٥ هـ (الثامن من نيسان ١٩٤٦م). وضاق بعض الأعضاء وعلى رأسهم رئيس الحزب، باعتدال الحزب، فانشقوا وشكلوا في ٣٠ جمادى الآخرة ١٣٦٤ هـ (٣٠ أيار ١٩٤٦م) الكتلة الوطنية الحرة بينما أصبح مصطفى مرزان رئيساً للحزب الوطني. وأرادت الإدارة العسكرية إضعاف هذين الحزبين فشكلت في (العاشر من أيار) حزبا من المتعاونين برئاسة السيد سالم المنتصف وعضوية الشيخ محمد أبو الإسعاد مفتى طرابلس في العهد الإيطالي وسمى الحزب بالجهة الوطنية المحدة. وأعضاء الجهة ينتمون إلى أسر كبيرة عرفوا بتعاونهم مع السلطات الإيطالية. وانشق عن الكتلة الوطنية الحرة ثلاثة أعضاء وشكلوا في (١٦ كانون أول) حزب الاتحاد المصري الطرابلسي برئاسة (علي رجب) الذي دعا إلى الاتحاد مع مصر. وشكل (صادق بن زارع) وكييل الحزب الوطني حزب الأحرار في الأول من جمادى الأول ١٣٦٧ هـ (١١ آذار ١٩٤٨م). كذلك الف العمال حزباً في شوال ١٣٦٦ هـ (مطلع أيلول ١٩٤٧م).

وسعت الأحزاب الطرابلسية إلى محاربة الاتجاهات الانفصالية في برقة. فحاولت الاتفاق مع السنوسي والاعتراف بإمارته على ليبيا المتحدة. وقصد بنغازي في جمادى الآخرة ١٣٥٥ هـ (أيار ١٩٤٦م) كل من (محمود المنتصف) و (بشير السعداوي) وعرضا الإمارة على السنوسي، واقترحا عقد مؤتمر برقواوي طرابلسي للبت في هذا الموضوع. واجتمع الوفدان في ٢٥ صفر ١٣٦٦ هـ (١٨ كانون الثاني ١٩٤٧م) وحضر الاجتماع عن طرابلس (عبدالمجيد كعبار) و (سالم المريض) ومفتى طرابلس كما حضره عن برقه (عمر باشا كيوخيا). واتفق أعضاء المؤتمر على وحدة البلاد واستقلالها واعترفوا بإمارة السنوسي وقالوا بضرورة الانضمام إلى الجامعة العربية. ولكن الوفد البرقاوي أصر على الاعتراف بإمارة السيد إدريس السنوسي دون قيد ولا شرط. فرفض وفد طرابلس كما رفض قبول فكرة تجزئة النضال كخطة عملية.

وقررت الأحزاب الطرابلسية تشكيل هيئة تحرير ليبيا في ٢٠ ربيع الثاني ١٣٦٦ هـ (١٣ آذار ١٩٤٧م). وضمت الهيئة (بشير السعداوي) و (أحمد السوحيلي) و (محمود المنتصر) و (منصور قدارة) و (طاهر المريض). ولعب

عبدالرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية دوراً هاماً في العمل على تشكيل هذه الهيئة. ثم وسعت الهيئة نفسها عام ١٣٦٨ هـ (١٩٤٩م) فوضمت مفتى طرابلس وغيره وأصبح اسمها المؤتمر الوطني الطرابلسي، وأرسل المؤتمر وفداً إلى بنغازي اجتمع إلى السيد السنوسي، واتفقا على قيام دولة اتحادية برئاسة السنوسي.

ولم يتغير موقف السنوسي بعد صدور قرار الأمم المتحدة في ٣٠ محرم ١٣٦٩ هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩م) بإعلان استقلال ليبيا. فقد أصدر الاتفاق مع الإنجليز قانون الانتخاب البرقاوي في (الخامس من نيسان ١٩٥٠م) وأجرى الانتخابات بعد شهرين. وتألقت جمعية برقاوية وطنية من خمسين عضواً منتخباً، وعشره عينهم الأمير، واجتمعت الجمعية على الفور أثر انتهاء تشكيلها. واستمر الأمير في اتباع سياسته الانفصالية، فأصدر قانون الجنسية البرقاوية، وأسس جيشاً يدرسه الإنجليز، ومنح الإنجليز قواعد عسكرية. وعارضت الجمعية الوطنية البرقاوية هذه السياسة وأجبرت وزارة (عمر الكيخيا) على الاستقالة. ولكن الأمير ضاق ذرعاً بالمعارضة فحل الجمعية، وأجرى انتخابات رضي عن نتائجها. وانتقدت الجمعية الوطنية (نادى عمر المختار سابقاً) السياسة التي اتبعتها الأمير. وحل السنوسي في نهاية عام ١٣٦٦ هـ جميع الهيئات والأحزاب في برقة.

استقلال ليبيا :

أما موقف الدول الكبرى من ليبيا، فقد تبين أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية حين شرع وزراء خارجية الدول الكبرى عام ١٣٦٤ هـ (١٩٤٥م) بدراسة مستقبل ليبيا ورغم عدم اختلافهم من حيث المبدأ على إخضاع ليبيا لنوع من الوصاية فإنهم كذلك اختلفوا على التنفيذ. فقد طالب الاتحاد السوفيتي بأن تكون الوصاية له وعارضت الولايات المتحدة، واقترحت أن تكون إيطاليا هي الدولة الوصية. وأيدت فرنسا موقف أميركا ولكنها اشترطت تعديل الحدود لصالح إمبراطوريتها. أما بريطانيا فلم تبدأ أكثرنا بمصير طرابلس، ولكنها أصرت على عدم عودة إيطاليا إلى برقة حسب وعدها للسنوسي.

واستأنف وزراء الخارجية بحث مستقبل ليبيا في جمادى الأولى ١٣٦٥ هـ (نيسان ١٩٤٦م) وعاد الاتحاد السوفيتي واقترح منح الوصاية على طرابلس لإيطاليا. أما

بريطانيا فإنها أيدت في آنٍ واحدٍ مطالب فرنسا الاقليمية ووحدة واستقلال ليبيا. وأصررت بريطانيا في مؤتمر الصلح المنعقد في باريس على عدم عودة الإيطاليين إلى برقة. وأيد ملوك ورؤساء الدول العربية المجتمعين في «انشاص» ٢٧-٢٨ جمادى الآخرة ١٣٦٥ هـ (٢٨-٢٩ أيار ١٩٤٦م) استقلال ليبيا وكذلك أيدته بعد شهر الحكومات العربية في مؤتمر بلودان.

وتم عقد الصلح مع إيطاليا في ٢٩ شوال ١٣٦٦ هـ (منتصف أيلول عام ١٩٤٧م)، وتنازلت إيطاليا نهائياً عن ممتلكاتها. واتفقت الدول الكبرى على البت بمصير ليبيا وغيرها خلال عام حسب رغبات السكان وإلا أحييت القضية إلى هيئة الأمم المتحدة. وأرسل وزراء الخارجية لجنة تحقيق إلى ليبيا انتهت من عملها في ١٤ رجب ١٣٦٧ هـ (العشرين من أيار ١٩٤٨م) ولكن لجنة التحقيق لم تستطع اتخاذ قرار وكذلك فشل وزراء الخارجية الدول الكبرى الاستعمارية الأربعة في الوصول إلى قرار. وأعاد الاتحاد السوفيتي اقتراحه باعادة ليبيا إلى إيطاليا، ولكن الدول الغربية رفضت، واقترحت إعادة تريستا إلى إيطاليا. وأخيراً قرروا في منتصف الشهر إحالة القضية إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وبحثت الجمعية مستقبل ليبيا في جمادى الآخرة ١٣٦٨ هـ (نيسان ١٩٤٩م) ثم أحلت البحث بعد خمسة شهور. واقترح الاتحاد السوفيتي استقلال ليبيا الموحدة. ويكون بذلك قد غير سياسته ثلاث مرات. فقد طالب بوصاية سوفيتية، ثم بوصاية ايطالية، والآن يقترح الاستقلال. ولم يفته أن يحمل على سياسة بريطانيا في برقة. وأيد مندوب بريطانيا الاستقلال ولكنه لم يبد تأييداً للوحدة، وأيد مصالح فرنسا في فزان. أما فرنسا فلم تعترف بوجود شيء اسمه ليبيا وعارضت بالوحدة وقالت انه من المحال تحديد موعد الاستقلال. أما أمريكا فقد أيدت فكرة الاستقلال السريع وإنشاء ليبيا مستقلة موحدة في ثلاث سنوات أو أربع. وأيد وحدة ليبيا واستقلالها مندوبو سوريا، ومصر، والعراق، والهند. وأخيراً رغم معارضة الدول الاستعمارية فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة وافقت في ٢١ تشرين الثاني على استقلال ليبيا الموحدة بأغلبية ٤٩ صوتاً ضد لا شيء وامتناع تسع دول من بينها إنجلترا

وهكذا أصبحت ليبيا دولة مستقلة موحدة ذات سيادة يرأسها الملك -عمد.

إدريس السنوسي، وأصبحت عضواً في جامعة الدول العربية في ربيع الثاني ١٣٧٢ هـ (آذار ١٩٥٣م)، وفي هيئة الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٥٥. وفي عام ١٩٦٤ وافق مجلس النواب الليبي على مشروع قانون بتوحيد ليبيا، وبإلغاء النظام الاتحادي وتحويله إلى نظام وحدوي.

ولم يرض الطرابلسيون عن الأوضاع الجديدة. فهم يمثلون أكثر من ثلثي سكان المملكة، وأكثر الليبيين ثقافة ووعياً، ومع ذلك تساوا في مجلس الشيوخ مع فزان واضطروا لقبول تاج السنوسي. وحدثت اضطرابات في طرابلس بعد شهرين من الاستقلال أدت إلى حل الحزب الوطني، وإخراج (بشير السعداوي) من البلاد، وتشتيت اتباعه. وكان المجلس التشريعي الطرابلسي والذي انتخب في ١٣ ذي الحجة ١٣٧١ هـ (أول أيلول ١٩٥٢م) ٣٠ عضواً منتخباً وعشرة بعينهم الملك» قد ناصب الإدارة الملكية العداء فبادر الملك إلى حله. ونفذ الملك في ليبيا المصير الذي كان يريده برفقه إذ ربط ليبيا كلها بمعاهدة مع بريطانيا في ذي الحجة ١٣٧٢ هـ (أيلول ١٩٥٣م) مقابل ثلاثة ملايين جنيه سنوياً، وبالولايات المتحدة لقاء مليوني دولار في العام ارتفعت إلى ١١ مليون سنة ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧م).

لم تدم الملكية في ليبيا الموحدة وقتاً طويلاً، إذ بلغت مدتها سبعة عشر عاماً، وما لبثت أن هبت عليها رياح التغيير التي هبت على غيرها من البلاد العربية ففوجيء العالم في اليوم ١٩ جمادى الآخرة ١٣٨٩ هـ (الأول من أيلول سبتمبر ١٩٦٩م) باستيلاء الجيش على السلطة بقيادة العقيد «معمر القذافي» وذلك حينما كان الملك إدريس السنوسي البالغ من العمر ٧٩ عاماً يستشفى خارج البلاد، ولم يلبث ولى عهده أن تنازل عن كل سلطاته الدستورية. ولقد ظهرت حماسة الثورة الليبية بصورة واضحة في مجال التعاون العربي وقفت ليبيا مواقف قوية في مؤتمرات القمة، وكذلك في العمل على إزالة آثار العدوان الإسرائيلي عن البلاد العربية.

وقد نجحت الثورة الليبية في إزالة بقايا النفوذ الأجنبي في البلاد وكان هذا النفوذ ممثلاً في قاعدتين عسكريتين إحداهما في طبرق تابعة لبريطانيا، والأخرى في طرابلس قاعدة (هوبلس) تابعة لأمريكا، ونجحت الحكومة الليبية في العهد

الجديد في تحقيق جلاء الدولتين العظميين (بريطانيا وأمريكا) عن قواعدهما بعد مفاوضات قصيرة الأمد. وكذلك نجحت الحكومة الليبية الثورية في نمو البلاد ورفيها في جميع المجالات الاقتصادية بعد ظهور النفط بكميات كبيرة، فغدت ليبيا بذلك من الدول المتطورة بعد أن عانت كثيرا من الفقر. كما وقعت ليبيا ميثاق طرابلس في شوال ١٣٨٩ هـ (كانون أول ١٩٦٩م) والذي يقضى باقامة وحدة ثلاثية مع مصر والسودان ثم وقعت في ٢١ صفر ١٣٩١ هـ (١٧ نيسان ١٩٧١م) ميثاق بنغازي الذي يقيم اتحاداً للجمهوريات العربية بين ليبيا، ومصر، وسوريا ويجعل منها دولة اتحادية واحدة، لكن هذه المحاولات الاتحادية طلت حبرا على ورق.